الفصل الأول

اسس تنظيم الادارة المصرية

** اختيار دفرن لتنظيم الادارة المصرية

** مرحلة الاعداد لصياغة تقرير دفرن

** تقرير دفرن وتنظيم الادارة

الجيش

البوليس

القضـــاء

الرى والضرائب

الجندرمه

الشكل الاساسى لنظام الحكم

التعليم

الاستعانة بالاوربيين فى الادارة

obeikandl.com

obeikandl.com

فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ دخل الجنرال الانجليزى ولسلى Wolsely القاهرة ـــ بعد انتصاره على العرابيين فى التل الكبير ـــ ونـــزل فى سراى عابدين مع اركان حربه ثم لحقت به فرق الجيش الانجليزى تباعـــا وبذا تم الاحتلال البريطانى لمصر .

وباحتلال الانجليز لمصر تبدا مرحلة جديدة فى حركة التاريـــخ المصرى وتدخل مصر عهدا استنفذ وقتا طويلا من الشعب المصرى للنضال للحصول على الاستقلال .

وظلت مصر من وجهة نظر القانون الدولى ولاية عثمانية تخضع للسلطان العثمانى ولكن من الناحية الواقعية لم يكن للسلطان العثمانى أية سلطة فيها وكان كل شىء بيد الانجليز الذين سرعان ما سيطروا على الموقف وجعلـــوا الخديو العوبه فى ايديهم . ورات بريطانيا ان الاوضاع المصرية على ما هى عليه لن تسهل عليها تحقيق اهدافها غير المعلنة من احتلالها لمصر ومن ثم فان انجلترا بدات تفكر جديا فى تطوير نظام الادارة المصرية بكل ما تعنيه كلمـــة الادارة .

وكان ان أوفدت الى مصر فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ سفيرها بالاستانة اللورد Dufferin بهدف العمل على اعادة تنظيم الادارة فى مصر .

وقد ابتدأ دفرن القيام بمهمته فى وضع نظام اساسى للحكومة المصرية . ومن الجدير بالذكر ان « انتدابه لهذه المهمة جاء مخالفا لرغبات الدولة العلية ومثيرا لخاطرها » (١) .

فالدولة العثمانية كانت لا تثق تماما فى ادعاء البريطانيين أن هدفهم من احتلال مصر ينحصر فى القضاء على الثورة العسكرية وتثبيت سلطة الخديو وحماية ارواح الاجانب واعادة الامن والهدوء الى البلاد . ومن ثم كانت تأمل اشتراكها ـــ على الاقل ـــ فى وضع خطة اعادة تنظيم الادارة فى مصر على اساس انها صاحبة الحق الشرعى فى مصر وان مهمة بريطانيا كما صرح بذلك

---

(١) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن جـ١ ، ص ٢٢٤ .

السياسة البريطانيون مهمة مؤقتة وأن تدخلها قصير الامد (٢) .

أما عن سبب اختيار الحكومة الانجليزية لدفرن ليقوم بهذه المهمة الدقيقة والتى كان يتوقف عليها الوجود الانجليزى فى مصر فذلك يرجع الى أن دفرن كان هو الشخصية الدبلوماسية التى لعبت دورا هاما فى مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ وهو الذى وضع العبارة المشهورة التى أضيفت الى البيان الذى صدر عن هذا المؤتمر بامتناع اية دولة عن التدخل فى شئون مصر فى صورة منفردة ولكن دفرن اضاف عبارته «الا فى حالة الضرورة القصوى»(٣). كما أن الاختيار يعود أيضا الى أن دفرن كان له الكثير من الخبرات الادارية وسعة الاطلاع على أحوال الشرق . كما أن ترشيح دفرن للقيام بهذه المهمة جاء من الوزير الانجليزى تشلدرز Childers الذى اقترح على جلادستون Gladstone رئيس الوزارة بأن أنسب شخصية تقوم بتحقيق مهمة اعادة تنظيم الحكومة المصرية فى مصر هى شخصية دفرن(٤) .

وقد أوضحت الحكومة البريطانية لدفرن قبل مجيئة الى مصر السياسة التى يجب أن تتبع وذلك ليس فقط للقضاء على بقايا الثورة العسكرية فى مصر وانما أيضا لضمان قبضة الانجليز على الامور فى البلاد ليمكن لها أن تحقق أهدافها التى ارتبطت بها امام المجتمع الدولى والراى العام العالمى . ويعتبر خطاب جرانفل Granville وزير الخارجية البريطانية الذى ارسله الى دفرن فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ هو الاطار العام الذى سار عليه دفرن فى كتابة تقريره ذلك أن دفرن قبل ان تطأ قدمه أرض مصر أوضحت له حكومته الخطوط العريضة للسياسة البريطانية فى مصر فى تلك الفترة . فأشارت

---

(٢) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى العدد ٤٧٩٥ ، ٣ ابريل سنة ١٩٥١ .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسالة المصرية ، ص ٢٤٢ .

(٤) ينمى دفرن الى عائلة بلاك وود Black Wood الاسكتلندية التى كانت معروفة بالثراء والمغامرة وكان واقعى التفكير صلب الراى يؤمن بأن الاقتصاد لابد ان يكون فى خدمة السياسة ومبداة اللبرالية والحرية التجارية وقد انعكس كل ذلك على تقريره Lyall, Alfred. The Life of The Marquis of Dufferin. vol. II. p. 48 — 49.

بأن نجاح انجلترا فى القضاء على الثورة العسكرية فى مصر واحتلال هذه البلاد جعل لانجلترا سلطة لم تكن لها من قبل، والقى على عاتقها مسئولية كبيرة متعلقة بالحكومة المستقبلة لهذه البلاد وأنه فى نفس الوقت الذى ترى فيه تقصير أمد الاحتلال بقدر الامكان فانها ترى انه من اللازم الا تضع عن كاهلها هذه المسئولية حتى تطمئن الى « ان ادارة مصر اعيد بنائها على قواعد أصبحت تبشر باستتباب الامن والنظام والرخاء ، وان سلطة الخديو قد استقرت تماما ، وأن مقدرة المصريين على الحكم الذاتى قد نمت ، وأن مصر قد أوفت بتعهداتها ازاء الدول الاوربية » (٥) . وطلبت منه حكومته دراسة أمور مصر المختلفة مثل مسألة اعادة تنظيم الجيش والبوليس وضرورة تعديل نظام المراقبة والعمل على ايجاد نظم أكثر ملاءمة لمالية البلاد واصلاح الادارة واتاحة الفرصة للوطنيين للعمل بها والاستغناء تدريجيا عن الموظفين الاوربين بمصالح الحكومة وكذلك تنظيم القضاء والضرائب واعادة الحياة النيابية والقضاء على تجارة الرقيق وحماية المواصلات البريطانية فى قناة السويس . وأخيرا طالبته حكومته بضرورة اطلاعها أولا بأول على دقائق الامور فى مصر لما فى ذلك من فائدة كبيرة لبريطانيا ولمصر (٦) .

وقد رافق دفرن فى بعثته ولاس Wallace الذى كان يعمل مراسلا خاصا لصحيفة التيمس بالاضافة الى عمله كأحد مساعدى دفرن(٧). كما ساعد دفرن فى مهمته نيكلسون Nikelson سكرتيره الاول وبلند Bland سكرتيره الثانى (٨) .

شرع دفرن فى استطلاع أحوال مصر وجمع المعلومات اللازمة لكتابة تقريره ـ وخاطب فى ذلك الخديو والنظار عن تصورهم لنظام الادارة فى المستقبل بالنسبة لمصر بحيث لا يتكرر ما حدث على يد العرابيين فى نفس

---

(٥) Egypt No. 2, Doc. No. 18 Granville to Dtfferin 3 - 11 - 1882
Marlowe, John, Anglo-Egyptian Relations 1880 - 1956. P. 132.

(٦) No. 18. Granville to Dufferin 3 - 11 - 1882. PP. 11—12

(٧) هو ماكنزى ولاس مؤلف «Egypt and the Egyptian Question»

(٨) Mansfield, Peter, The British in Egypt. P. 53.

الوقت الذى تضمن فيه مصر الامان والاستقرار فى ظل سلطتها الشرعية برئاسة الخديو .

وقد ظل دفرن فى مصر نحو ستة اشهر ما بين البحث والتقصى والمقابلات الشخصية والاطلاع على السجلات الرسمية والصحف وتقرير لجنة التحقيق الاوربية سنة ١٨٧٨ خاصة فى المسائل المتعلقة بالضرائب والسخرة والقضاء كما عول على مساعدة مالت Malet له لسابق خبرته بالشئون المحلية — عملا بنصيحة حكومته له فى هذا الشأن . وفتح ابواب القنصلية البريطانية فى القاهرة لكل فرد يستطيع أن يزوده بمعلومات عن احوال مصر(٩) .

وقبل ان نتعرض للتقرير بالدراسة يجب ان ننوه بأن بريطانيا وضعت فى اعتبارها ضرورة ان تجتث كل نزعة ثورية من قلوب وعقول المصريين ومن ثم طلبت من دفرن قبل ان يشرع فى عملية ضرورة انهاء مسألة العرابيين أولا عن طريق محاكمتهم وضرورة انزال العقاب بكل من وقف فى وجه السلطة الشرعية فى مصر . وقد وجدت هذه الاتجاهات صدى لدى الخديو توفيق الذى كان قد تلقى درسا قاسيا على يد العرابيين وخوفا على عرشه كان مستعدا لقبول كل توجيهات السلطة البريطانية فى مصر (١٠).

ومن خلال ذلك التفاهم بين السلطة المسيطرة الجديدة والسلطة الشرعية الخاضعة تم الاسراع بمحاكمة العرابيين بدعوى العمل على « استتباب النظام واستقرار الامور وبدء سياسة اصلاح الادارة » (١١) . وحكم على زعيمهم بالاعدام ثم خفف الحكم فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ الى النفى المؤبد الى جزيرة سيلان(١٢) . وحل الجيش المصرى الذى كان يعتبر من

---

(٩) Blunt, Secret History of the English occupation of Egypt. P. 349.

(١٠) Lutfi Al-Sayyid, Afaf, Egypt and Cromer, a study in Anglo-Egyptian relations. PP. 32—58.

(١١) Egypt. No. 5. Malet to Granville 27 - 9 - 1882. p. 6:

(١٢) للتفصيلات الخاصة بمحاكمة العرابيين انظر :
وثائق الثورة العرابية بدار الوثائق القومية — المحافظ المتعلقة بمحاكمات رجال الثورة العرابية من رقم ٧ الى رقم ١٧ وأيضا مجموعة برودلى Broadley فى ثلاثة مجلدات . انظر أيضا :

وجهة نظر الكثيرين جيش العرابيين (١٣) . كما اتفق دفرن وشريف باشا على الغاء المراقبة الثنائية على المالية المصرية وتعيين مستشار انجليزى لنظارة المالية (١٤) . وبذلك كله تهيأ الجو السياسى لدفرن لكى يكتب تقريره بحرية

Malet, Egypt 1879 - 1883. PP. 457 - 462, 464, 472 - 474, 478.
No. 114. Dufferin to Granville 18 - 11 - 1882. P. 65:
No. 96. Malet to Granville 31 - 10 - 1882, P. 53:
Blunt, Op. Cit., PP. 349, 363—363:
Egypt No. I. Doc. No: 18: Malet to Granville 16 - 9 - 1882:

وكذلك برقية برودلى ونيبار الى بلنت فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢ فى :
Blunt, Op. Cit., PP. 358—359:
Cromer, Modern Egypt. Vol. I. P: 336:
Elgood, The Transit of Egypt. PP. 89—90.

وايضا مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨٢ ص ٩٤ — ٩٥ .

(١٣) ألقى بمرسوم خديو فى ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ تدخلت بريطانيا فى اعداد صيغته ومن الجدير بالذكر أن مسألة الغاء الجيش المصرى وجدت ترحيبا من جانب رئيس النظار محمد شريف الذى بارك الاحتلال منذ ان وطئت جنوده ارض مصر واعلن لمالت ارتياحه لمجيء بريطانيا فى الوقت المناسب وأبدى اعجابه الشديد بها وصرح « بانه لولا هذه المساعدة التى جاءت فى وقتها من جانب بريطانيا لفقدت البلاد حضارة الاجيال — انظر :
Malet, Op. Cit., P. 442:
Malet to Granville 16 - 8 — 1882.
للتفصيلات الخاصة بالغاء الجيش المصرى انظر : طلعت اسماعيل رمضان ، محمد شريف باشا — الناشر : دار المعارف سنة ١٩٨٣ .
(الفصل السادس) وانظر ايضا :
Egypt No. 2, Doc. No. 15, Malet to Granville 31 - 10 - 1882 :

(١٤) صدر مرسوم خديو فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بالغاء المرسوم المؤرخ فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المنشىء للمراقبة الثنائية والامرين الصادرين فى ٤ سبتمبر ، ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ المنظمين لها — مجموعة مراسيم سنة ١٨٨٣ .

كما تم تعيين السير أوكلاند كلفن Auckland Colvin مستشارا ماليا فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٣ حيث نصح دفرن شريف « بأن الحكومة الانجليزية وان كانت لم تمانع فى تحقيق رغبة الحكومة المصرية فى الغاء المراقبة الا أنها رات انه ليس من الحكمة أن تستغنى الحكومة المصرية عن كل المساعدة الاوربية من اجل ضمان نجاح الشئون المالية ومن اجل وفاء الحكومة المصرية بالتعهدات

كاملة وبدون اى تاثير للنظام القديم يعوق تصوره لاعـــادة تنظيم الادارة فى مصر .

وهنا يثور سؤال : هل كان دفرن حـــرا تماما فى صـــياغة ما يريد من اقتراحات وتغيير فى نظم الادارة فى مصر كيفما شاء ؟

ومن الطبيعى أن تكون الاجابة بالنفى فهو مقيد باشياء كثيرة : أوضاع مصر الاقتصادية والادارية بوصفها من أقدم بلدان العالم التى عرفت نظام الادارة المعقدة وذلك منذ فجر الحضارة المصرية القديمة ، حتى فى العصور التى انهار فيها أو ضعف الحكم كالعصر العثمانى مثلا فان مصر ظلت تتمتع بنظم ادارية قائمة منها اكثر جوانبها على العرف والتقاليد حتى اذا اخـــذت مصر بأسباب النهضة فى عصر محمد على كان من أول ما عنى به هذا الوالى تنظيم الادارة المصرية فى العاصمة وفى الاقاليم بالمحافظة على التقاليد المصرية من ناحية واستحداث نظم جديدة مقتبسة من الغرب من ناحيـــة أخـــرى . ونجح نظام مصر الادارى فى عهد محمد على وخلفائه فى اقامة حكومة مركزية قوية وتشعب سلطانها فى الاقاليم عن طريق الدواوين والمصالح والهيئـــات الادارية المختلفة .

وهذا هو النظام الادارى الذى وجده الانجليز قائما فى مصر عنـــدما احتلوها سنة ١٨٨٢ فاحتفظـــوا بأسســه قائمـــة وان كانوا قـــد عملوا على

الدولية دون أرهاق الشعب المصرى ـــ انظرا :
Egypt No. 6, Doc. 19, Dufferin to Granville 15 - 1 1883. P. 22.

للتفاصيل الخاصة بالغاء المراقبة الثنائية على المالية المصرية انظر :
Egypt. No. 19, Doc. No: 10, Granville to Plunkett 18 - 10 - 1882.
No: 12, Malet to Granville 21 - 10 - 1882 P. 5.
No. 14, Malet to Granville 22 - 10 - 1882.

وايضا الملحق بها : من شريف الى مالت بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢ .
No. 15, Granville to Lyons 23 - 10 - 1882, P. 7.
No: 19, Granville to Lyons 25 - 10 - 1772.
No. 21, Lyons to Granville 28 - 10 - 1882, P. 16.
No : 23, Granville to Lyons 30 - 10 - 1882, P. 11.
Livre Jaune 1882 - 1883. Doc. No. 117, Duclerc a Tissot 13-12-1828, No. 109. Raindre à Duclerc 7 - 11 - 1882.

السيطرة عليه بما يضمن لهم السيطرة على كافة نواحى الحكم فى البلاد .

كما أن دفرن كان مقيدا ايضا بأوضاع أخرى مستمدة من مركز مصر الدولى القائم على تبعية مصر للباب العالى ووجود بعض النظم الدولية التى تحد من سلطان مصر الداخلى وسلطة الدولة المحتلة كالامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة وصندوق الدين .

ولذا لم يكن من المتوقع ان يقترح دفرن تغييرا كبيرا فى أسس نظم الحكم المصرية فلا زال خديو مصر على راس الحكومة المصرية يستمد سلطانه من الناحية النظرية من السلطان العثمانى ولكن فى نفس الوقت اصبح لزاما عليه أن يستشير القنصل البريطانى العام فى كل امر يختص بالشئون الهامة للبلاد سواء الداخلية او الخارجية ، بل عليه ايضا الاخذ بنصائحه وتنفيذها .

تقرير دفرن وتنظيم الادارة المصرية

وبعد مضى ثلاثة اشهر على قدوم دفرن الى مصر وعلى وجه التحديد فى ٦ فبراير ١٨٨٣ انتهى دفرن من بحثه فى كيفية تنظيم ادارة مصر وصاغ هذا البحث فى تقرير مفصل رفعه الى لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية . ويعد هذا التقرير من الوثائق الهامة فى المسألة المصرية ذلك لانه وضع اسس سياسة بريطانيا فى مصر طيلة عهد الاحتلال .

ولقد بحث دفرن فى هذا التقرير الكبير عدة امور منها مسألة الجيش والتجنيد الاجبارى والبوليس والرى والضرائب ومسألة اعفاء الاجانب منها ، وكذلك تعرض التقرير للقضاء والمحاكم المختلطة والتعليم وتجارة الرقيق . كما تعرض دفرن فى تقريره الى المسائل المالية ومسائل الاجانب والمواصلات والشئون المتعلقة بالمساحة واصلاح المنشئات العامة واقامة منشئات اخرى جديدة واستدانة الفلاحين وشئون البدو وغيرها من شئون مصر الداخلية(١٥).

---

(١٥) Egypt No. 6, Doc. No. 38, dufferin to Granville 6 - 2 - 1883: PP. 40—95.

والحقيقة ان التقرير شمل كل نواحى الادارة المصرية . ورغم انه صيغ بطبيعة الحال تثبيت سيطرة الحكومة البريطانية قبل كل شيء ووضع نظام مستقر من شأنه تأييد سلطة الخديو ومنع الاستبداد فى الادارة والحكم بحيث ويتفق مع مصالح بريطانيا . وكان الهدف الذى يرمى اليه دفرن من مقترحاته لا تظهر الحكومة البريطانية أمام الشعب المصرى وكأنها تدير مصيره .

ونستطيع القول بان دفرن فحص بدقة فى تقريره مشاكل مصر الداخلية ، كما أنه حاول ايجاد حل لكل هذه المشاكل بما يلائم — فى تقريره — ظروف مصر فى نص براق مقنع الا أن وضوحه وصرامته ساعدت على اخفاء المبادىء المتناقضة التى اسس عليها (١٦) . وبخاصة ادعاؤه الحرص على مصلحة المصريين وحدها فى الوقت الذى كان يسعى فيه الى تدعيم المصالح البريطانية فى مصر وسيطرة بريطانيا على كافة شئون مصر على نحو يحقق مصلحة بريطانيا قبل اى اعتبار . ولما كان دفرن قد وضع فى تقريره أساس السياسة التى تقوم على اسداء النصح واخضاع الخديو والنظار لتنفيذ نصائح الحكومة البريطانية ، لذا فان دفرن بهذا التقرير قد أرسى قواعد السيطرة البريطانية على الادارة المصرية (١٧) .

كان دفرن يعتقد — كما هو واضح فى تقريره — بضرورة الابقاء على النفوذ البريطانى فى مصر ودوام استمراره الى اجل غير مسمى كشرط أساسى فى تنفيذ سياسة الاصلاح التى اشار اليها فى تقريره ، لهذا فقد نصح حكومته بانه وان كان النظام الجديد لا يفرض على انجلترا باستمرار تحمل تبعة ادارة البلاد بشكل مباشر أو غير مباشر فانه من الضرورى أن تعمل على الحفاظ على البناء التى شيدته حتى لا ينهار عندما تكف انجلترا يدها عن المساعدة ، فاذا حدثت كارثة من هذا النوع لكان ذلك ايذانا بعودة الاضطرابات الى مصر وعودة المنازعات فى أوربا ، وبذلك فان بريطانيا لا تعتبر أن الاصلاح قد أقيم وانها قد قامت بواجبها ازاء تلك الظروف ما لم تر أن مصر قد تخلصت من

---

(١٦) Mansfield, Op. cit., PP. 56—57:

(١٧) Lutfi al-Sayyid, Afaf. Egypt and Cromer. PP: 35—36.
Mansfield, Op. Cit., P. 58:

مشاكلها ، والى أن تدرك ذلك يمكن لبريطانيا عندئذ أن — تترك مصر وهى مرتاحة البال وتكون بذلك جديرة بثناء أوربا نظير عملها فى مصر (١٨) .

قدم دفرن لتقريره بالقول بأن الظروف الحاضرة تسمح باحداث تغيير شامل فى أوضاع مصر وبدء عهد جديد . فالشرق — كما يذكر — وان امتاز منذ القدم بالسير على خط واحد لا يكاد يتغير الا أن موقع مصر الجغرافى بين الشرق والغرب قد جعل من مسألة مصر مسألة دولية ، وبالرغم من أن النظم الاستبدادية قد استقرت فى مصر لفترات طويلة ، الا أن طبيعة الاسلام وجوهره تدعو الى العدالة وتنادى بالمساواة والديمقراطية . فهو يرى أن مصر قادرة على حكم نفسها اذا اتبعت فيها الحكومة البريطانية سياسة النصيحة والمساعدة المؤيدة بالعطف (١٩) .

ويتبين لنا من التقرير أن دفرن لم يكن ليستطيع اقتراح ضم مصر نهائيا الى بريطانيا ، كذلك لم يقترح فرض الحماية على مصر اذ لو فعل ذلك لخالف السياسة التى أعلنت عنها الحكومة البريطانية عقب احتلالها لمصر مباشرة (٢٠) . هذا بالاضافة الى معارضة الرأى العام فى بريطانيا لهذه الفكرة، وكذلك معارضة الدول الاوربية فى ذلك الوقت خاصة فرنسا (٢١) .

لذا نصح حكومته بأنه من المستحيل حكم مصر من لندن لانه اذا حاولت الحكومة الانجليزية القيام بهذا الاجراء لاثارت شكوك المصريين واحقادهم ، وبذلك تصبح القاهرة مقرا لدسائس الدول المعادية لبريطانيا ، واذن لارغمت الحكومة البريطانية على التراجع متخاذلة أو لاضطرت الى ضم مصر ضما نهائيا الى ممتلكاتها ، وهذا ما يخالف سياستها . ثم يشير دفرن الى رأيه فى هذه المسألة بأنه اذا اتبعت الحكومة البريطانية طريقا وسطا واقنعت

---

(١٨) Lutfi al-Sayyid, Afaf, Op. Cit., P. 34: Cromer, Op:Cit:, vol. I. P. 344:

(١٩) Egypt No. 6, Doc. No. 38, Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883. P. 41.

(٢٠) No. 18, PP. 11—12.

(٢١) Lloyd, Egypt since Cromer. vol. I. PP: 60 - 61, 209:

المصريين بأنها لن تفرض عليهم حكما خاصا فى غير صالحهم ، بل انها ستمهد لهم السبيل للحكم الذاتى تحت ارشاد ورعاية الحكومة البريطانية ، كما انها لن تحاول فرض سيطرتها عليهم وذلك مراعاة لشعورهم القومى وكرامتهم ، فانها بذلك ستفوز برضائهم وتاييدهم لسياستها (٢٢) .

نستنتج مما سبق أن أمثل طريقة — من وجهة نظر دفرن — فى الاشراف على ادارة مصر هى السيطرة على البلاد ، واعداد المصريين لادارة شئونهم فى ظل الحماية البريطانية المقنعة .

قرر دفرن بعد دراسته لشئون مصر الداخلية والخارجية أن تحقيق سعادتها رهن بثلاثة أمور رئيسية أولها مادى وثانيها أدبى وثالثها سياسى وأشار الى أن تحقيق الامر الاول يكون عن طريق اعادة النظام للبلاد ، وتوفر الامر الثانى مكفول بانشاء المحاكم العادلة . أما الاخير فيمكن تحقيقه عن طريق التمهيد لاقامة نوع من الحكم الذاتى فى مصر .

الجيش الجديد :

اعتقد دفرن انه من المستطاع المحافظة على مصر من اى خطر أوربى أو تركى بالوسائل الدبلوماسية العادية . ولكنه كان يرى فى الوقت نفسه انه من الخطأ الاستغناء تماما عن الجيش ، فبالرغم من أن قوة من رجال البوليس الاشداء تستطيع كبح جماح البدو والمحافظة على سلامة القناة ، الا أن مصر معرضة لقيام بعض ثورات ذات صبغة دينية ، وانه من الضرورى القضاء عليها فى حينها قبل استفحالها (٢٣) .

ولا يبعد ان احداث الثورة المهدية فى السودان كانت تدور فى خلد دفرن فى ذلك الوقت مما كان لها صدى فى تقريره ولذلك نجده يشير فى تقريره الى أن مصر مع حاجتها الى قوة حربية جديدة الا انه ينصح بالاكتفاء بتكوين جيش جديد تعداده ستة آلاف مقاتل مصرى نظرا لان مصر تحدها الصحارى

---

(٢٢) Mansfield, Op. Cit., P. 57: No: 38, P, 43:

(٢٣) Blue Books 1883, Egypt No. 2 Doc. No. 41: Dufferin to Granville 26 - 12 - 1882, P. 30.

من ثلاث جهات كما أن المناطق الاهله بالسكان محدودة ليست فى احتياج الى قوة كبيرة للدفاع عنها .

أما بالنسبة للعناصر التى يتألف منها الجيش الجديد فقد أشـــار الى ضرورة استخدام المصريين لا الاجانب .ورأى أنه من الخطأ الاعتماد على تكوين قوة أجنبية مرتزقة . كما أوصى بضرورة استبعاد العناصر الاناضولية والالبانية لان البلاد ذاقت منهم الامرين ، ويمكن الاستعانة ببعض العناصر التركية ففى رأيه انه من الممكن تطعيم الجيش ببعضها لان لها خبرة طويلة بفنون الحرب خاصة وأن الاتراك استقروا فى مصر منذ أجيال بعيدة (٢٤) .

ولما كان هدف دفرن من خطة تنظيم الجيش الجديد اخضاعه للسيطرة البريطانية فان دفرن لم ينس فى تقريره أن يشير الى أن ضـــباط الجيش المصرى كانوا دائما نقطة الضعف وانه لابد من استخدام ضـــباط انجليز فى الجيش المصرى يتولون الاشراف وقيادة الالايات وأن يكـــون قائـــد الجيش انجليزيا ـــ لمدة من الزمن لم يحددها فى تقريره ـــ حتى لا يكون الجيش المصرى اداة عمياء للاستبداد ففى رأيه أن مهمة الجيش هى المحافظة على الامـــن والنظام داخل البلاد .

وخلاصة القول أن دفرن وضع فى تقريره قاعدة تجريد مصر من كل قوة حربية فعالة ، وهى القاعدة التى حرصت السياسة الانجليزية على اتباعهـــا لفترة طويلة فى مصر حتى اضطرتها ظروف السودان بعد ذلك الى الاهتمـــام بالتوسع فى الجيش المصرى لاستخدامه فى استعادة الســـودان ثم فى ادارة مناطقه الشاسعة بعد ذلك .

---

(٢٤) الوثيقة السابقة .

تشكيل الجندرمه

اقترح دفرن تشكيل فرقة من الجندرمه (٢٥) . تستطيع سلطات الاحتلال الاعتماد عليها اذا تجددت الاضطرابات التى قد تنشب فى البلاد فى اية لحظة . ويعلل انشاءها بأن مصر كثيرة التعرض لاغارات البدو وأنه من الضرورى استتباب الامن والنظام حتى يمكن تنفيذ الاصلاح الادارى .

كان من رأى دفرن أن تكون الجندرمة فى مصر تابعة لنظم واوامر نظارة الداخلية على أن تكون ادارتها خاضعة لنظارة الحربية . كما كان ضد فكره تجنيد الالبانيين فى قوة الجندرمة فقد اتهمهم بسوء السلوك . وحرص دفرن على اسناد رئاسة الجندرمة الى مفتش عمومى انجليزى يعاونه مساعد واربعة من المفتشين الاوربيين كما أوصى بتعيين عدد من الاوربيين فى وظائف الضباط وصف الضباط لتدريب الجنود على الاعمال العسكرية وبفتح مدرسة للجندرمة فى مصر لتخريج جنود لهم خبرة بالمهام المتعلقة باعمال الجندرمة . وهى تكاد تكون وسطا بين الشرطة والجيش .

وكان العدد الاجمالى لقوة الجندرمة الذى اقترحة دفرن هو ٥٦٥٠ منها ١٨٠٠ للمديريات و ١٢٥٠ قوات خاصة بمحافظتى الاسكندرية والقاهرة و ١٠٠٠ يحلون محل قوات البوليس فى الوجهين البحرى والقبلى واورطتان احتياط مؤلفة كل منها من ٥٠٠ جندى (٢٦) .

البوليس

أما بالنسبة لخطة دفرن بشأن تنظيم البوليس ، فقد كانت هذه المسألة ضمن أطار المحافظة على السلام الداخلى واستقرار النظام والامن فى مصر . ومن هنا أوصى دفرن بضرورة انشاء بوليس مهمته السهر على النظام

---

(٢٥) الجندرمة هى قوات شرطة خاصة تشبه فى تكوينها ما يعرف الآن بقوات الامن المركزى .

(٢٦) No. 38, Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883. P. 46:

فى المدن وكان شريف يحاول اقناع دفرن بالحصول على موافقة الحكومة البريطانية فى السماح له بتطبيق نظم البوليس التى كانت سائدة فى عام ١٨٥٧ بخصوص الاجانب ويتلخص هذا النظام فى امتثال الاجانب فى حالة ارتكابهم لاحدى الجرائم للبوليس المصرى واجراء التحقيقات الاولية بمعرفة البوليس المصرى قبل احالتهم الى جهة الاختصاص حيث كان يعتقد أن عدم تطبيق هذه النظم يعوق عمل السلطات المحلية ، غير أن دفرن رفض هذا الاقتراح بحجة أن هذه النظم بمثابة « تحقيقات قضائية أولية » واضطر شريف للاذعان لمقترحات دفرن بشأن تنظيم البوليس (٢٧) .

كان دفرن يرى أن العناصر التى تتألف منها قوة البوليس فى ذلك الوقت من « الغوغاء » المشكوك فى أخلاقها ، كما كانت بها عصابات من الالبانيين والاتراك اللذين ليس لهم دراية بلغة البلاد وعادات أهلها مما نجم عنه كثير من الفوضى واضطراب الامن ، فقد راى دفرن تكوين قوة بوليس جديدة تكون غالبية أفرادها من المصريين واشترط ادخال بعض العناصر الاوربية النشطة المدربة على الاعمال البوليسية خاصة فى مدينتى القاهرة والاسكندرية لاعتقاده أنه يكثر فيهما المعتادون على أعمال الشغب والفوضى ولذلك فقد أوصى بجعل قوة البوليس فى كل منهما تحت اشراف ضابط أوربى يعاونه مساعد مما يزيد من هيبة الحكومة وسطوتها ويكون باعثا على اطمئنان الاجانب ، كما راى أن يلحق بهيئة البو ليس الاوربى ٣٥ ضابطا .

ولكى يجعل دفرن البوليس تحت امرة الانجليز رأى ضرورة وضعه تحت اشراف مفتش عام انجليزى يساعده عدد من المفتشيين الانجليز يعملون جميعا طبقا لاوامر ناظر الداخلية (٢٨) .

وتنفيذا لمقترحات دفرن أصدر شريف أوامره بترحيل جميع الالبانيين والاتراك الذين جاءوا مصر بعد ثورة عرابى الى الموانى التى قدموا منها ما لم

---

(٢٧) Egypt No. 22, Doc. No. 13, Malet to Granville 16 - 5 - 1883. P. 15.

(٢٨) No: 38: Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883. P. 45.

يفضل الالبانى أو التركى التجنيد فى فرقة السودان . وكان يبلغ عـــددهم حوالى ثلاثمائة (٢٩) .

وكان دفرن يأمل أن تستطيع الحكومة المصرية ــ باتباعها للترتيبات التى أشار اليها فى تقريره ــ المحافظة على الامن والنظام فى البلاد وحماية الاجانب وبذلك تستطيع بالتدريج الاستغناء عن خدمات العناصر الاجنبية فى البوليس وما يتبعها من تخفيض نفقات البوليس .

وقد تم تشكيل قوة البوليس حسبما أشار دفرن فى تقريره وبلغ عـــدد افراد هذه القوة ١٧٤٠ بلغ عدد الاوربيين ٥٩٦ أما الوطنيين فبلغوا ١١٤٤ (٣٠) اى ــ ان نسبة الاوربيين الى الوطنيين تصل الى حوالى ٤٥٪ تقريبا . وعلى ذلك فانها أصبحت تكاد تكون قوة دولية .

وفى ٨ يناير ســـنة ١٨٨٣ تم تعيين الســـيد فلنتين بيكر مفتشـــا عاما وقومندانا للبوليس (٣١) .

الشكل الاساسى لنظام الحكم :

أما فيما يتعلق بنظام الحكم فلم يمسسه دفرن بتعديل كبير . فلقد راى ــ استمرار حكم الخديو الشخصى عن طريق وزرائه . ولذلك نجده ينصح بأن يكون مجلس النظار المصرى بمثابة مجلس استشارى للخديو متمتعا من الناحية القانونية بكل مهام السلطة الحكومية فيما عدا ما يحد سلطاته مـــن سيادة السلطان او الامتيازات الاجنبية (٣٢) .

---

(٢٩) 6 - 1 - 1883, P. 43 - No. 37, dufferin to Granville
Egypt No. 5 (1883) Doc. No. 27, Dufferin to Granville
12 - 1 - 1883. P. 59.

(٣٠) No: 38, Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883, p. 46.

(٣١) الوقائع المصرية ٩ يناير سنة ١٨٨٣ ــ من الجدير بالذكر أن دفرن قدر مصروفات الجيش والبوليس والجندرمة بمبلغ ٥١٩ر٧٤١ جنيها اى بنقص مائة الف جنيه عن ميزانية سنة ١٨٨١ ــ

(٣٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ٩ ــ ١٠ .

والحقيقة انه منذ ان شخص دفرن « أمراض » مصر الادارية تشخيصا كاملا واقترح علاجا لها ، كان المصريون يأملون فى ادخال كثير من الاصلاحات. ولكنه فى الوقت نفسه ترك أو تقراطية الخديو الحاكم كما كانت سائدة قبل الثورة ، وكذلك أو تقراطية النظار دون ان يعطى للشعب أى حق ضد اساءة استخدام السلطة ، مع دوام استمرار السيطرة البريطانية على جهاز الحكم (٣٣) .

وعلى اية حال فقد راى دفرن ، استكمالا للشكل الاساسى لنظام الحكم ، ضرورة اتباع طريق وسط فيه ارضاء للمصرين وذلك بالتلويح لهم بالحكم الذاتى ، عن طريق انشاء مجالس نيابية هى بمثابة تكرار للتجربة النيابية التى سبق تطبيقها فى الهند حين أنشىء فيها المجالس التشريعى التابع لنائب الملكة ، والذى خول مناقشة القوانين والتصويت عليها دون وضعها ، وان لم يخول مناقشة الميزانية الا اذا دعت الحاجة الى فرض ضرائب جديدة (٣٤) .

وكان قصد دفرن من تلك الانظمة الشورية هو اخضاع الادارة المصرية لسياسة الاحتلال ، ومنح الشعب فرصة لابداء رأيه فى أمور بلاده مع عدم الزام الحكومة المصرية بتنفيذ مقترحات تلك الهيئات الاستشارية بحجة أنها تمثل فكرا سياسيا لم ينضج بعد ولا غرابة فى ذلك فقد وضع دفرن نصب عينيه تمهيد الطريق للحكم البريطانى غير المباشر ويتمثل ذلك فى وضعه نظاما يكفل تثبيت سلطة الخديو وفى الوقت نفسه يمنع الاستبداد فى ادارة وحكم البلاد مع عدم اظهار بريطانيا أمام المصريين بمظهر المتحكمة فى ادارة مصر .

تلك كانت أهداف دفرن الذى حاول ابراز شعارات الحكومة البريطانية هذه — رغم زيفها — بالقول بانه « ليست لدينا النية للابقاء على السلطة التى عادت الينا رغما عن انفسنا . ان هدفنا اقامة علاقات طيبة بالشعب المصرى

---

(٣٣) Afaf, Op. Cit., PP. 34—35:

(٣٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

ومن الطبيعى انه سيعتبرنا أصدقاءة ومستشاريه لاننا ابينا أن نفرض عليه وجهات نظرنا او ندخله فى حماية تثير احقاده (٣٥) .

قلنا أن دفرن كان يرسم للاستعمار البريطانى مشاريع المستقبل . ولا يتفق ومشاريع الاستعمار أن يكون مصير الدولة بيد أبنائها ولهذا فقد رأى اللورد — كما هو متوقع ، وهى الغاية التى عملت لهـا انجلترا حتى قبل الاحتلال — الغاء دستور سنة ١٨٨٢ وزعم أن النظام البرلمانى الصحيح غير ملائم لمصر واقترح نظاما ضمنه تقريره الذى جاء فيه : « ان هذا النظام يجب أن يؤسس على القاعدتين المسلم بهما عند الدول الحديثة : الاستقلال ، والحكم الدستورى . ماا الاول فليس فى مقدور مصر الحصول عليه فى الوقت الحاضر ، واما الثانى فلا يؤمل أن تتمتع به الا تدريجيا ، اذ لا فائدة من منحها دستورا على الورق فان ذلك لا يؤدى الى الهدف المنشود ، هذا بالاضافة الى أن النظام الدستورى لا يستقر فى أرض الا — اذا نما فيها ببطء وتدرج مع الزمن ، وخصوصا فى بلد كمصر ، ليس فيه اثر للحرية الدستورية فان الاستبداد لا يتلف بذور هذه الحرية فحسب ، بل من شأنه ايضا افساد الارض التى يحتلها بحيث تصبح غير صالحة للانبات ، وكل امة قضت حقبة طويلة فى العبودية تكون اليد القوية أصلح لها من الحكم الدستورى اللين : ... وقد امتدح البعض — وهم محقون — استخدام الكرباج فى علاج المرض وتبيان اغراضه مهما كان خطؤه فى وصف الدواء ، ذلك انه السبيل الوحيد لادارة القطر وحكمه . على أن ذلك لا يكون مدعاة الى اليأس وضعف العزيمة . فبالرغم من أن النظم الاجتماعية لم تقم فى الشرق الا على القهر والاستبداد ، فان الاسلام بنى على الديمقراطية ، ولا يزال ابناء الجيل الحاضر يقلدون الجيل القديم فيما أتبعه من عقد مجلس حول كبيرهم ، كما أن أصول الانتخاب لا زالت معرفة ومتبعة فى انتخاب مشايخ البلاد . فاذا شيدنا صروح النظام النيابى على — الاسس الموجودة الآن ، وبذلنا جهدنا فى توسيع نطاقها بقدر ما يلائم حاجات البلاد واستعدادها ، نكون قد أقمنا نظاما ثابت الدعائم ، وطيد الاركان .

---

(٣٥) Afaf, Op. Cit., P. 33:

ورأى دفرن أن هذا النظام ينحصر فى اعطاء الاهالى حرية تامة فى انتخاب نواب عنهم لانها تمثل الخطوة الاولى لاتى يمكن بها أن يتمتع الاهالى بالمزايا التى يراد منحهم اياها ، فينتخب كل مركز أو كل قرية مندوبا يمثلها فى الانتخابات العليا ، وبذلك تكون آراء أهالى البلاد قد انحصرت فى هؤلاء المنتخبين الذين يدعون فى كل مديرية للانتخاب اعضاء مجلس يشترك مع المدير فى ادارة مديريته وفى رايه أن هذا هو الحجر الثانى فى بناء النظام المراد احداثه حيث كان يعتقد أن اشراك مجلس من الاعيان مع المدير ، رغم كونه مناقضا لحالة الاستبداد الماثلة فى ذلك الوقت ، الا انه مناسب للمصلحة العامة ومن المحتمل الا يتمشى مع اهواء المدير فقط ، ذلك أن « انشاء استقلال ادارى فى حكومة كل اقليم من أفضل الوسائل التى تمهد السبيل الى تعميم النظام الدستورى ، وتربى الامة على مبادئه » .

ثم يأتى الحجر الثالث فى بناء النظام الجديد الذى اقترحه دفرن وهو انشاء « مجلس تشريعى » واشار بألا يكون كل اعضائه منتخبين بمعرفة الاهالى لان ذلك يفضى الى تشكيل المجلس من أفراد قليلى الخبرة بالمسائل العامة ... والاوفق أن يكتفى بمجلس قليلى الاعضاء ، ويكون عددهم نحو ثلاثين ، ويكون للخديو تعيين نصفهم من امتازوا بسابق الخبرة والكفاية وسمو المكانة فى المجتمع المصرى والباقون ينتخبون بمعرفة المندوبيين الناخبين بالمدن والاقاليم .

وأوضح دفرن اختصاصات ذلك المجلس بالقول بأن « القوانين والأوامر العالية المتعلقة بالاصلاح الادارى يجب قبل اقرارها عرضها على هذا المجلس مع منحه الحرية المطلقة فى مناقشتها وابداء رايه بشأنها،وأن من حق هذا المجلس النظر فى الميزانية ، سوى ما يتعلق منها بقانون التصفية أو بالاتفاقات الدولية فهذا ينبغى أن يكون بعيدا عن دائرة بحثه ومن حقه مراجعة مصروفات جميع المصالح الحكومية ، حتى يمكن التأكد من ان المبالغ المخصصة لكل نظارة تم صرفها طبقا للاعتمادات المخصصة لها فى الميزانية السنوية » وأوصى دفرن بعدم وضع قيود أمام المجلس التشريعى عند بحثه واستقصائه فى الأمور السالفة الذكر .

ورغم أن دفرن كان يقصد من انشاء هذا المجلس تحقيق نوع من الرقابة على أعمال الحكومة ، وكان يأمل فى أن يكون هذا المجلس « دائما على استعداد لمساعدة النظار فى صياغة مشروعاتهم وارشادهم الى الاحتياجات الحقيقية للبلاد » الا أن دفرن قد سلب من المجلس كل سلطة فعلية عندما جعل رايه استشاريا فقط .

انتقل دفرن بعد ذلك الى القول بأنه : « وان صح القول بأن انشاء مجلس كهذا بما له من سلطة المراقبة على اعمال الحكومة يكفى لمنع الاستبداد ، الا انه يحق لنا من هذا ان نخطو خطوة اخرى فى سبيل تعميم النظام النيابى ، فان هذا المجلس لقلة ما به من الأعضاء المنتخبين لا يمكن اعتباره متصلا اتصالا تاما بطبقة الفلاحين » .

وعلاجا لذلك — على حد قول دفرن — اقترح انشاء مجلس آخر يكون أوفر عددا وأقرب اتصالا بطبقة الأهالى ، ليكون أكثر ديمقراطية من المجلس التشريعى ، وتكون اجتماعاته أقل من اجتماعات المجلس الأول ، ووظيفته البحث فى مسائل أكثر اهمية وأوسع نطاقا ، كفرض الضرائب وانشاء الترع العامة ، ويدخل فى تشكيله أعضاء المجلس الأول وأعضاء مجلس النظار ليكونوا مرشدين لبقية الأعضاء فى أساليب البحث والمناقشة ، ويكون لأعضائه ما لأعضاء المجلس التشريعى الآخر من حرية الانتقاد والمناقشة وابداء الرأى. ويزيد عليه بأن يعطى له رأى قطعى فى تقرير الضرائب الجديدة(٣٦) .

ولخص دفرن فى نهاية حديثه عن القانون النظامى مجمل اقتراحاته فى ما يلى :

أولا — هيئة ناخبى القرية The village Constituency وتضم نواب الدوائر الانتخابية الذين يختارون ممن تتوافر فيهم شروط الانتخاب من الأهالى ، وهؤلاء يمثلون صوت القرية .

ثانيا — مجالس المديريات ويتراوح عدد أعضائها بين اربعة وخمسة وينتخبون بواسطة مشايخ القرى .

---

(٣٦) Egypt No. 6, Doc. 38, Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883. PP. 47—49.

ثالثا ــ مجلس شورى القوانين Legaslative Council ويشكل من ٢٦ عضوا منهم ١٢ يعينهم الخديو بناء على موافقة مجلس نظاره والباقون يتم انتخابهم بواسطة أعضاء مجالس المديريات .

رابعا ــ الجمعية العمومية General Assembly وتألف من ثمانين عضوا منهم النظار الثمانية وأعضاء مجلس شورى القوانين (٢٦) و٤٦ عضوا ينتخبهم مشايخ القرى .

خامسا ــ ثمانية نظار مسئولون أمام الخديو .

سادسا ــ الخديو .

وكان دفرن يعتقد أن مصر لم تصل الى درجة تتيح لها « انشاء حكومة ديمقراطية خالصة واننا اذا حاولنا فى الظروف الحاضرة خلق نظم مشابهة لذلك ، من شانها أن توقع البلاد فى ارتباك شديد عندما نتركها وشأنها ، وبذلك نكون قد خلقنا لأنفسنا مسئولية كبيرة ... ورغم أن الأمور السياسية الماثلة أمامنا فى الهند لا تختلف كثيرا عن تلك التى نواجهها فى مصر ، الا اننا سائرون بحذر وتأن بصدد الاجراءات التى نقوم باتباعها فى الهند للتخفيف من قسوة الحكم الاستبدادى الذى لازلنا نعتبره لازما للابقاء على سلطتنا فى الهند . أما الاجراءات المقترحة لمصر فهى اقرب سبيلا الى الحكم الذاتى ، وهو ما يمكن أن يتصوره أحد رجال حكومة الهند فى سبيل أن يصل ببلاده الى هذه الغاية »(٢٧) .

وهذا التقرير يخلط كثيرا من الأكاذيب بقليل من الحقائق من ذلك مثلا قوله أن مصر ليس فيها اثر للحرية الدستورية فمحض افتراء ، ويكفى للتدليل على عدم صحة هذا الرأى مواقف الشعب وممثليه الخالدة فى اواخر أيام اسماعيل وأوائل عهد توفيق ، ويكفى مجلس النواب فخرا له أول مجلس فى تاريخ مصر النيابى يفرض ارادته على الحاكم . بل لعله أو مجلس فى مصر اسقط حكومة لا تشاطره الرأى .

ولعل أصدق ما فى تقريره ما جاء بخصوص المجالس الاقليمية .

---

(٣٧) No. 38, PP. 49—50.

وخلاصة الأمر أن دفرن نصح حكومته بأن تعتمد على ما هو موجود فى مصر من نظم وتنميها حسب ما تقضى به حاجات البلاد — من وجهة نظره — وراى أن بريطانيا يجب أن تنهض بمستوى الفلاح وتعطيه بعض الحق فى اختيار من يمثلون مصالحهم ولكنه يرى أن النظام البرلمان الصحيح لا يلائم مصر وفى اعتباره ان مجلس النواب على الطراز الحديث فى مصر سيكون مكونا من « عناصر جاهلة جامحة لا تستطيع مناقشة المسائل العامة وفهم الأمور المالية ، واذا منحوا مزايا غير محددة لتعرضت البلاد لأشد الأخطار »(٣٨) .

تلك هى النظم التى أوصى بها دفرن فى تقريره بشأن المؤسسات السياسية فى مصر والتى صدر بها القانون النظامى فى مايو سنة ١٨٨٣ . وواضح أنها كانت بعيدة كل البعد عن النظم البريطانية الحديثة بل أنها تعتبر رجعية بالنسبة الى النظام الذى كان مقررا بمقتضى القانون النظامى (الدستورى) الصادر سنة ١٨٨٢ ، وقد اعترف دفرن بأن مثل هذه الحكومة ليست حكومة شعبية برلمانية ، فهذه المجالس كلها لا تستطيع سن القوانين ولكن كما يقول « قليل من يستطيع القول بأن مصر مستعدة لحكومة شعبية كلية » .

ثم أن الحالة فى مصر كما يرى خطيرة لا تحتمل اجراء تجارب فى الفلسفة السياسية(٣٩) . وظل الناس يأملون فى ان تصبح كلمات دفرن حقيقة فى يوم من الأيام ويتم تحويل مجلس شورى لسن القوانين الى مجلس برلمانى حديث طبقا لوعود دفرن(٤٠) .

غير أن دفرن كان يعتقد أن أعضاء هذه المجالس سوف يمثلون قوة الراى العام فى مصر والذى يمثله « معظم الرجال الأذكياء فيها » . والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو لماذا لم يستطع « معظم الرجال الأذكياء » فى البلاد القضاء على السيطرة والتحكم أو البواعث المنقلبة الأطوار من جانب

---

(٣٨) Ibid. P. 47.

(٣٩) No. 38, P. 49.

(٤٠) Alexander, The Truth about Egypt. P. 21.

النظارة ؟ والجواب على ذلك نجده فى اعتقاد دفرن بأن الحياة الدستورية فى مصر كانت سابقة لأوانها .

واذا كانت تلك النظم توحى من الناحية النظرية المجردة بأن السلطة المطلقة قد تركت للخديو ، فان ذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة من الناحية العلمية(٤١) . كما سنرى فى الفصول القادمة .

ونستطيع القول فى النهاية أن دفرن لم يكن يقصد بهذه المؤسسات التى اقترح اقامتها التقدم السريع لمصر نحو الحكم الذاتى وانما كان يقصد التقدم التدريجى لمصر فى ظل هذه النظم . ويبدو انه كان قليل الثقة فى نتائج التجربة التى اقترحها(٤٢) . والواقع ان مشروع دفرن بشأن « النظم النيابية الجديدة كان ستارا للحكم الانجليزى المطلق(٤٣) وكلها كانت « الاعيب وسخرية » . فقد اعتبر المصريون أن الغاء دستورهم كان بمثابة اهدار لحريتهم . وقد كان فى هذا العمل أكبر دعامة لسلطات الاحتلال ، اذ قد سهل عليهم حكم البلاد بيد حديدية . وما كان الانجليز يستطيعون حكم مصر ويبسطون سيادتهم عليها مع وجود مجلس نواب قادر على منعهم من تنفيذ أغراضهم « ويمنع احتمال وجود طائفة من المصريين تقبل تسليم شخصيتها وأختامها للانجليز ليعملوا تحت ستارها ما شاءوا » (٤٤) .

تنظيم القضاء

انتقل دفرن بعد ذلك الى موضوع القضاء . وفى معرض حديثه عن المحاكم المصرية اشار بانها « اسوأ ما يكون من الغفلة والفساد وأن اهم ما تحتاج اليه البلاد هو العدالة التى قال انها فى الحقيقة لا وجود لها بالقطر المصرى وان ما يصدر باسم العدالة ما هو الا مهزلة سواء فيما يختص بالمحاكم نفسها أو بالقوانين التى تطبقها » .

وبعد أن عرض دفرن لأنواع القضاء المتعددة فى مصر ، اشار الى كيفية

---

(٤٢) Alexander, Op. Cit., P. 89:

(٤٣) Rothstein, Theodore, Egypt's ruin. P. 236.

(٤٤) البرت شقير ، الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر ، ص ١٢٢ — ١٢٤ .

اصلاح النظام القضائى فيها ، حيث كان يعتقد بحاجة البلاد الشديدة الى اصلاح القضاء الأهلى بنوع خاص. واهم ما واجه دفرن مسألة تفشى الرشوة بين القضاء ــ الوطنيين وذهب الى أنها قد امتزجت بعاداتهم وتقاليدهم بحيث يكون من الصعب امكان القضاء عليها دفعة واحدة ، ومن ثم فقد نصح بضرورة تطعيم المحاكم الأهلية بالعنصر الأوربى فالى جانب الاستفادة بخبراتهم فباحتكاكهم بالقضاء الوطنيين عند ممارستهم لاعمالهم يكون ذلك باعثا على ايجاد روح النزاهة والاستقامة فى نفوس القضاة الوطنيين . واستقر رأيه على أن يستمد أكثر القضاة الأروبيين من بلجيكا وهولندا وسويسرا وان يكون فى كل مديرية محكمة ابتدائية ، وان ينشأ محكمتان للاستئناف احداهما للوجه البحرى والأخرى للوجه القبلى . ورأى ضرورة اسناد وظيفة النائب العمومى الى محام انجليزى(٤٥) . وبايعازه تم تعيين السير بنسون ماكسويل Benson Maxwell نائبا عموميا فى ٢٤ مارس سنة ١٨٨٣ بدلا من اسماعيل يسرى باشا(٤٦) .

والحقيقة أن دفرن كان يرى أن تحقيق العدالة أهم بكثير من الأنظمة النيابية ، ولذلك نجده ينادى بضرورة العمل على تبسيط الاجراءات الخاصة بالتقاضى ، لأن تعقيداتها كانت تؤدى الى زيادة فى النفقات وهى أمور لا تناسب حالة الأهالى .

ومن بين الاصلاحات القضائية الأخرى التى نادى بها دفرن تعديل قانون المحاكم المختلطة بحيث يناسب متطلبات الأهالى . كما أوصى بان يعهد الى المحاكم المختلطة النظر فى المواد الجنائية لأنها فى رأيه اظهرت كفاءة بالغة فى نظر القضايا المدنية والتجارية(٤٧) .

وعلى ضوء توجيهات دفرن شرع فى وضع قوانين جديدة وايجاد نظام قضائى كامل فصدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فى ١٤ يونية سنة ١٨٨٣

---

(٤٥) No. 38. P. 51:

(٤٦) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال ص ٢٤ ــ ٢٥

(٤٧) Doc. No. 38. P: 51:

وفى ٢٨ اكتوبر من نفس العام صدر القانون المدنى وفى ٢٣ نوفمبر صدر القانون التجارى وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات(٤٨) . وكلها امتزجت بالقليل من الواقع المصرى بعيدا عن روح الشريعة الاسلامية ومعظمها استقى مواده من القانون الفرنسى بصفة خاصة والقوانين الأوربية بصفة عامة .

التعليم :

وتكلم دفرن عن نظام التعليم وانواع المدارس ودرجاتها وكتبها المقررة ومدرسيها ومفتشيها ، ثم بين أنه لم يعد يفى بالحاجة لاعتماده على تمرين الذاكرة نظريا وترك التطبيقات العملية ونجم عن هذا تقوية الذاكرة وضعف الفهم والفكر واقترح الاهتمام بمدرسة الحقوق التى اعدت لتخريج القضاة وموظفى المحاكم الأهلية حتى تفى بحاجات البلاد وانه لابد من وضع برامج جديدة وافية بهذا الغرض . كما راى ضرورة الاهتمام بمدرسة الألسن واعادة تنظيمها لامكان تخريج مترجمين اكفاء من المصريين . وصرح بأن مصر لكونها بلادا زراعية فى اشد الحاجة الى انشاء مدرسة زراعية .

والحقيقة أن دفرن لم يول بحثه للتعليم اهتماما كبيرا اذ كان يعتقد أن ما تحتاج اليه البلاد فقط هو نوع متوسط من التعليم وانه من الممكن تعميم هذا النوع من التعليم حسب امكانيات مصر وكان يرى أن تنمية موارد البلاد والعمل على اتساع الرقعة الزراعية اهم بكثير من مشروعات التعليم والتوسع فيه

وبذلك نستطيع القول أن دفرن وضع أسس السياسة التعليمية طيلة عهد الاحتلال . فالغاء نظام التعليم المجانى وكذلك مسألة احلال اللغة الانجليزية محل اللغة العربية كلغة تدرس بها المواد وكذلك نظام التفتيش كل هذه المسائل اقترحها دفرن وتم تنفيذها على الفور . بل أن من العجيب أن دفرن اوصى بضرورة تعليم التلاميذ فى المدارس اللغة العامية لا اللغة العربية الفصحى ومن حسن الحظ أن أحدا لم يأخذ باقتراحه . وكان الغرض من

---

(٤٨) محمود زكى ، مذكرات فى شرح الدعويين العمومية والمدنية ص ٣٨

التعليم فى نظره امكان تزويد المصـــالح الحكومية بموظفين يصلحون لتـــولى وظائف الحكومة الكتابية(٤٩) .

شـــئون الرى والضرائب :

اشـار دفرن فى تقريره بشىء من التفصيل لشـــئون الرى والأشـــغال العمومية .

أما بالنسبة لشئون الرى فقد أوضح دفرن أوجه الشبه بين نظام الرى فى مصر والهنـــد . وابدى اهتمامه بأمور الرى فى محاولة تعميم نظـــام الرى الدائم بهدف امكان استصلاح مساحات واسعة من الأراضى التى يمكن زراعتها مما يؤدى الى زيادة الانتاج الزراعى . ونصح دفرن الحكومة المصرية بأن تقوم بالاستعانة بمهندس كبير ممن لهم خبرة واسعة بأعمال الرى فى الهند ، ليتولى الاشراف على كل ما يتعلق بشئون الرى فى مصر ، كما اشار ايضا بضرورة تعيين مفتشين بريطانيين موثوق بكفاءتهم . وبنـــاء على توجيهاته تم تعيين الكولونيل سكوت منكريف Scott Moncrieff مفتشا عاما للرى(٥٠) .

وليضمن دفرن توزيع المياه على الأراضى بالعدل رأى منح مديرى الأقاليم بعض السلطات كحق مراقبة توزيع الميـــاه فى نطاق مراكز المديريات التى يشرف عليها المديرون .

ونوه دفرن فى تقريره بالعمل على نشر الملكيات الصغيرة وضرورة تقسيم اراضى الدومين والدائرة السنية الى حصص صـــغيرة وبيعها الى صـــغار الفلاحين عن طريق شركة تؤسس لهذا الغرض بالتعاون مع البنك العقارى. وكان دفرن يعتقد أن هذه الطريقة تؤدى الى زيادة الانتـــاج الزراعى نتيجة زيادة خصوبة التربة وجودتها كما انها تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية .

كما شرح دفرن الحالة السيئة للفلاح المصرى وما يتعرض له من مآسى نتيجة اثقال كاهله بأعباء الضرائب والسخرة والضرب بالكرباج وأن عجزه عن دفع الضرائب يضطره الى الاســـتدانة من المرابين خاصـــة وان قوانين

---

(٤٩) No. 38 Dufferin to Granville 6 - 2 1883. PP. 64—66:

(٥٠) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ص ٢٥

المحاكم المختلطة تضمن للمرابين أموالهم الأمر الذى ترتب عليه ضياع حقوق الفلاحين بل وفقدهم لأراضيهم نتيجة عجزهم عن السداد .

ورأى دفرن علاجا لهذه الحالة ، تعديل القوانين بحيث تمنع توقيع الحجز على ملكية الفلاح الصغيرة فى حدود نسبة معينة وكذلك عدم توقيع الحجز على أدواته الزراعية نظير الديون . كما اقترح أيضا انشاء بنوك زراعية فى المديريات لاقراض الفلاحين بفائدة ٤٪ .

ومن بين الاصلاحات التى اقترحها دفرن لحماية الفلاح باعتباره العامل المهم فى الانتاج الزراعى ، ضرورة مراعاة العدالة فى فرض الضرائب وكذلك فى طريقة تحصيلها لأنه كان يدرك ان الفلاح لا يسوؤه فرض الضريبة فى حد ذاتها بقدر ما يسوؤه أن يرى فارقا فى تقدير الضريبة بينه وبين أرض جاره . كما أشار بوجوب دفع الأجانب للضرائب وعدم اعفائهم منها حتى يمكن القضاء على ما تسببه هذه المسألة من حقد وكراهية فى نفوس المصريين .

وأشار دفرن أنه لتحقيق العدالة فى فرض الضرائب يقتضى اعادة مسح جميع الأراضى من جديد بطريقة سهلة وسريعة يطمئن اليها الفلاح وتجعله يثق فى صحة قياس الأرض وتقدير الضريبة عليها . ونصح الحكومة المصرية باتباع ما أشار اليه مستر جبسون رئيس مصلحة المساحة فى هذا الشأن ، وكان قد اقترح نظاما جديدا لقياس الأرض أشاد به دفرن ومن أهم ما يحتويه استخدام القصبة كوحدة للقياس واجراء أعمال المساحة بدقة على الأحواض والأجزاء غير المتغيرة مثل الجسور والطرق والترع ، حتى يسهل اقرار مشاريع الترع وكذلك اقرار توزيع الضرائب وسهولة تداول الملكية وضغط حقوق الملاك . وكما هى عادة دفرن لم ينس أن يحصل للانجليز على حق الاشراف على الأعمال الهامة ذات الشأن ، فقد أوصى باشراك العنصر الانجليزى فى أعمال المساحة بحجة المحافظة على ضمان انتظام أعمالها(٥١) .

الاستعانة بالأوربيين فى الادارة :

الحقيقة أن دفرن كان يهدف من تلك التنظيمات التى اقترحها فى تقريره

---

(٥١) No. 38 Dufferin to Granville 6 - - 1883. PP. 52, 55 - 59 - 61:

الى وضع الادارة المصرية تحت الاشراف البريطانى المحكم والوسيلة الوحيدة التى تمكن بريطانيا من تحقيق تلك السياسة هو استبقاء جيش الاحتلال فى مصر ، فلم يكن دفرن يثق فى قدرة رجال الادارة الوطنيين على القيام باعباء الحكم فى ظل التنظيم الادارى الجديد الذى يقترحه ، الا اذا قدمت لهم الحكومة البريطانية يد المساعدة . وكان يرى انه لكى يمكن اخراج هـذه المقترحات الخاصـة باعادة تنظيم الادارة الى حيز الوجود لابد من اشراك العنـاصر الأوربية فى ادارة البـلاد لكى يدربوا المصريين على كيفيـة ادارة المصالح الحكومية وان على المصريين ان يقتنعوا بأن تلقى المسـاعدة الأوربية امر ضرورى فى مختلف فروع الادارة وقـد بلغ جملة عدد الموظفين الأوربيين فى الادارة المصرية فى الوقت الذى اعـد فيه دفرن تقريره ١٠٥٤ موظفا وبلغ متوسط مرتب الموظف الأوربى ٢٨٣ جنيها سنويا ورغم ضخامة هـذا العدد واعتراف دفرن نفسه بأنه يزيد على حاجة مصالح الحكومة الا انه نصـح بخفض أعدادهم بالتدريج خشية تطرق الخلل الى المصالح التى يقومون بادارة أعمالها وفى رايه « انهم أدوا خدمات عظيمة لمصر لا يمكن انكارها وانه ليس فى الامكان الاستغناء عنه فى الوقت الحاضر » .

وكان دفرن يرى « انه من المخيف تخيل درجة البؤس الذى يخيم على السكان اذا حرمت المـالية والأشـغال العمومية وسـائر المصالح المشابهة لهما من بعض الأوربيين المستنيرين » وبالغ دفرن فى تصوير اهمية اعتمـاد الادارة المصرية على العناصر الأوربية بقوله « ان الحكومة المصرية سـوف تصبح فريسة لخيانة المضاربين والعقود المهلكة وصراع عمليات الهندسـة الخداعة التى جنبها منها افراد امتازوا بالكفاءة والذكاء وقدموا لهـا شتى النصائح فى تلك الأمور وأمكن بفضلهم المحافظة على التوازن الحالى وفيـه خير لاستقلالها »(٥٢) . وقـد نسى دفرن او بمعنى ادق تناسى ان من الأسباب الرئيسية للارتباك المـالى الذى حل بالبلاد هو الاكثار من استخدام الموظفين الأوربيين فى المصالح الحكومية وما كانوا يتقاضونه من رواتب عالية ارهقت ميزانية البلاد .

* * *

(٥٢) No. 38 Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883 pp. 66 - 67.

عندما بعث دفرن بتقريره هذا الى شريف باشا رئيس النظار ارسل اليه يقول : « ان النظام الجديد الذى ستقومون بتنفيذه بمساعدة واستحسان حكومة صاحبة الجلالة لابد ان يكون نظاما ثابتا مستقرا ، وانه يجب على اولى الأمر من المصريين الذين اخذوا على عاتقهم مهمة تنظيم امور بلادهم ان يثقوا فى مساعدة وتأييد الانجليز لهم »(٥٢) .

والواقع ان شريف والخديو والنظار رحبوا جميعا بما جاء فى التقرير وأيدوه . فقد كان بعض ساسة العهد أمثال شريف ورياض يهدفون الى الحد من سلطة الخديو بهدف الاستئثار بالسلطة فقد أملوا فى أن يحقق مشروع دفرن هذا الهدف(٥٤) .

لقد نوقش تقرير دفرن بشعور مختلط بواسطة القلة الذين قرأوه فى انجلترا ومصر . وبذلك فانه يعد مثالا تاما للتقارير التى تقبلها الطرفان كمثل لوجهة نظريهما من حيث امكانية تحقيق مصلحتهما سنويا .

وفشل بعض المصريين فى قراءة ما بين السطور واعتبروه وعدا بالأمل فى حياة برلمانية حقيقية فى المستقبل القريب وان القانون النظامى الذى صدر فى اول مايو سنة ١٨٨٣ بناء على توجيهات دفرن ما هو الا فاتحة لسلطات دستورية كاملة .

ولكن آخرين بعد قراءة التقرير اعتراهم كثير من الشك فى انه يعنى الاحتلال الطويل لمصر(٥٥) .

ومع أن دفرن قد أكد فى تقريره بأن مصر لن تصبح « محمية مقنعة » (Concealed Protectorate) فانه لم يوضح كيف يمكن تجنب ذلك ، خاصة وأن كبار الموظفين البريطانيين عينوا كمستشارين فى الحكومة المصرية

---

(٥٣) Egypt No: 6, 1883 Vol. I. Doc. No: 51 Dufferin to Granville 29 - 4 1883. PP. 64—66.
(الملحق رقم ١ بنفس الرسالة من دفرن الى شريف فى ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣) .

(٥٤) Afaf, Op. Cit., P. 32, 37:

(٥٥) Afaf,, Op. Cit., PP. 33—34:

وامسكوا بزمام المناصب الحكومية بهدف الاشراف على الاصلاحات . فالمفهوم الواضح للمستشار انه يستشار فقط وليس هناك الزاما بقبول استشارته أو نصيحته ولكن مركز المستشار الذى تؤيده حكومته وكذلك يؤيده جيش الاحتلال كان يختلف تماما عن ذلك المفهوم فانه حتى وان حرص على الا يكون سياسيا فانه لن يستطيع تفادى ذلك ومن ثم صيغ تقرير فى عبارات يفهم منها ان التقرير كان هدفه العمل على مصلحة مصر ظاهريا اما واقعيا فان هدفه كان تمكين بريطانيا من وضع يدها على مصر والسيطرة على مقدراتها دون أية منافسة أوربية أو عثمانية أخرى فى نفس الوقت الذى هدف فيه التقرير الى أن يصور المستقبل للمصريين فى ظل هذه الادارة (البريطانية) بصورة وردية بينما كان واضحا ان زمام الأمور كلها بيد البريطانيين سواء فى مجال السياسة الخارجية أو الداخلية وسيطرة البريطانيين على الجيش والبوليس والمالية والتعليم وبدأ النظام الادارى المصرى يخطو خطوات أخرى تخالف ما حاولت مصر ان تبنيه فى عصر محمد على ثم ما حاولت أن تحميه فى عصر اسماعيل وفى النهاية ما حاولت أن تدافع عنه فى الثورة العرابية(٥٦) . وعين السير افلن بيرنج قنصلا عاما لبريطانيا فى مصر فى سبتمبر سنة ١٨٨٣ ومهمته الرئيسية العمل على وضع تقرير دفرن موضع التنفيذ الفعلى . وهنا انتقلت مصر الى مرحلة جديدة فى حياتها السياسية بمفهومها الشامل .

---

(٥٦) Ibid. PP. 36—37.